الدلالة في تحقيقات اللغويين

الدكتور محمد ضاري حمادي*

اختلف المحققون اللغويون في تقويم كثير من الاستعمالات اللغوية التي تجري بها الأقلام في مختلف ميادين الحياة العلمية والعملية. ومن ذلك الاختلاف أن نجد من أولئك المحققين من يلجأ الى تخطئة استعمال لفظ معين بدلالة معينة، ثم نجد منهم من يصوب ذلك الاستعمال بتلك الدلالة، ويجيزه، ويدعو للأخذ به. وفي كلتا الحالتين نجد الاستدلال على هذه الوجهة أو تلك، والاعتداد بالإجازة أو بالمنع.

ولئن كان هذا الاختلاف بين الوجهتين، وجهة الإجازة ووجهة المنع، بعيدا، لما بين الإجازة والمنع من بون شاسع، لقد كان الاختلاف بالغا مداه، داخلا في التضاد، وذلك حين يوجب هذا المحقق استعمال ما منعه ذاك وقضى بتخطئته !! فالفرق هنا كبير، ذلك أن إجازة الممنوع (في الحالة الأولى) تعني إقرار الوجهين: الوجه الممنوع، والوجه الآخر الذي يطالب به المحقق المانع. أما إيجاب الممنوع (في الحالة الثانية) فيعني إقرار وجه واحد هو الوجه الممنوع، وتخطئة الوجه الآخر الذي يطالب به ذلك المحقق المانع. وهنا يصل الأمر الى التناقض : هذا يمنع هذا الوجه، وذاك يوجبه !!

ذلك ما خاض فيه هذا البحث، ينشد المعالجة، ويبتغي الوقوف على الحقيقة اللغوية، خدمة للغتنا العربية الكريمة.

[ء هـ ل] : (استأهل)

من اللغويين المحدثين من خطأ استعمال (الاستئهال) للدلالة على الاستحقاق، وبين أن الاستئهال هو أكل الإهالة[1] أو أخذها. فقد خطأ زهدي جار

---

* استاذ اللغة العربية في قسم اللغة العربية / كلية الاداب – جامعة بغداد.
عضو المجمع العلمي العراقي.

الله أن يقال : (أنت تستأهل المحبة) وان يقال : (هو مستأهل المحبة) بمعنى: (مستوجب لها ومستحق)[٢].

ومن أولئك اللغويين من جوّز ذلك الاستعمال. قال محمد العدناني : (يجوز لنا أن نقول : أنت أهل للاحترام، أو : تستأهل الاحترام)[٣] ومن اللغويين في الماضي من خطأ ذلك الاستعمال، ودعا إلى عدم الأخذ به. قال الجوهري : (فلان أهل لكذا. ولا تقل : مستأهل والعامة تقوله)[٤].

ومن أولئك اللغويين من جوّز ذلك الاستعمال. قال الأزهري :(سمعت أعرابيا فصيحا من بني أسد يقول لرجل شكر عنده يدا أوليها : تستأهل يا أبا حازم ما أوليت. وحضر ذلك جماعة من الأعراب فما أنكروا قوله)[٥].

لقد رجع هذا البحث الى القرآن الكريم فلم يجد (الاستئهال) وما يتصل به من الصيغ فيه. وكذلك لم يعثر على شيء من ذلك في الحديث الشريف. أما الشعر فقد نقلت المصادر قول الشاعر :

لا بل كلي أميَ، واستأهلي إن الذي أنفقت من ماليه[٦]

فما المقصود هنا بلفظ (استأهلي) ؟ قال الحريري معلقا على ذلك : (فانه عنى بلفظة [استأهلي] : اتخذي الإهالة، وهي ما يؤتدم به من السمن والودك)[٧]. وعليه لا شاهد في البيت على ما نحن فيه. أما ما سمعه الأزهري من قول مخصوص بلهجة واحدة على ما مرّ آنفا فانه لا يمثل المستوى العام في اللغة، ولم تنقله رواة اللغة في عصور الاحتجاج اللغوي مما هو مثبت في المصادر اللغوية من الكلام الفصيح المدعوم بشواهده الكافية.

هنا ننظر في الاستعمال الفصيح المستفيض في عصور الفصاحة، المستقر في أعلى نصوص العربية وابلغها، وذلك هو التعبير عن الدلالة المقصودة (دلالة الاستحقاق) بقول أولئك الفصحاء المشهور : (هو أهلٌ لكذا) وقولهم : (هو أهلُ كذا). قال تعالى : (هو أهلُ التقوى وأهلُ المغفرة)[٨]. وفي الحديث القدسي : (قال الله عز وجل : [أنا أهلُ أن اتقى])[٩].

ذلك هو الاستعمال الأمثل، نصت عليه مصادر التوثيق اللغوي في أصفى الصور وابلغ التراكيب، فهو مغن عن غيره، واف بالمراد.

[درج] : (درجة)

من اللغويين المحدثين من خطّأ استعمال (الدرجة) للدلالة على النزول والانحدار، وبيّن أن الدرجات إنما تكون في حالات الصعود والعلو. جاء في المعجم الوسيط : (دَرَجَ – درْجا ودروجا ودرجانا : مشى مشية الصاعد في الدّرج)[١٠]. وقد عدّ زهدي جار الله من الخطأ اللغويّ أن يقال : (انحطّ الى اسفل الدرجات) وأوجب أن يقال : (انحطّ الى أسفل الدركات) قائلا: (الدركة هي الدرجة النازلة في الأرض، فإذا كانت فوق الأرض سميت درجة)[١١]. على أن هناك من اللغويين المحدثين من لم يرتض هذا التفريق بين الدرجة والدركة من حيث دلالتهما على النزول، فأجاز محمد العدناني أن تستعمل الدرجة في الدلالة على النزول وقال : (قل : ارتقيت في الدرج وانحدرت فيه)[١٢].

وفي الماضي خطّأ الحريري استعمال الدرجات في الانحدار قائلا : (إن العرب فرقت بين ما يرتقى فيه وما ينحدر فيه، فسموا ما يرتقى فيه الى العلو درجا، وما ينحدر فيه الى السُّفل دركا، ومنه قوله تعالى: [إن المنافقين في الدّرك الأسفل من النار]، وجاء في الآثار : [إن الجنة درجات والنار دركات])[١٣].

إن النظر في مصادر التوثيق اللغوي يفضي الى إقرار ما ذهب إليه الحريري، ويؤيد أن العربية تعبر عن الصعود بالدرجات وعن النزول بالدركات، وقد عاد هذا البحث الى القرآن الكريم فلم يجد فيه إلا هذا الاستعمال، وعاد الى الحديث الشريف فلم يجد غير ذلك، وكذلك لم يعثر على شاهد آخر من عصور الاحتجاج اللغوي شعرا أو نثرا يؤيد ما ذهب إليه العدناني من تجويز استعمال الدرجات في الانحدار.

إن الأصل هو أن يكون لكل معنى لفظه المخصوص به، وقد جعلت العربية للعلو لفظه المخصوص به، وللانحدار لفظه المخصوص به... فلماذا الابتعاد عن هذا السنن الوافي المراد ؟.

لقد ورد لفظ (الدرجات) في القرآن الكريم أربع عشرة مرة كانت في جميعها للارتفاع والارتقاء، وكذلك ورد لفظ المفرد أربع مرات في الدلالة نفسها[١٤]. قال تعالى : (نرفع درجات من نشاء)[١٥] وقال تعالى : (أولئك اعظم درجة)[١٥]. ومن الغريب أن ينظر العدناني الى هذا كله وان يقول ما نصه : (وقد جاءت [الدرجات] للارتفاع والارتقاء أربع عشرة مرة في القرآن الكريم)[١٦]. ثم يطالب بعد ذلك بإجازة استعمال هذا اللفظ (الدرجة ، الدرجات) للدلالة على الانحدار!!

[زوج] : (زوج)

من اللغويين المحدثين من خطّأ استعمال لفظ (الزوج) للدلالة على الاثنين، قائلا بان هذا اللفظ يدل على الواحد إذا كان له آخر من جنسه، لا انه يدل على الاثنين. قال محمد الكرباسي : (والفصيح في كلمة الزوج أن تكون للفرد بشرط أن يكون معه آخر من جنسه قال تعالى : [وانزل لكم من الأنعام ثمانية أزواج] أي أفراد. ولم تنطق به العرب للاثنين موحدا) [١٧].

ومن أولئك اللغويين من جوّز استعمال هذا اللفظ للدلالة على الاثنين. قال محمد العدناني : (قل : هما زوجان، وهما زوج)[١٨].

ومن اللغويين في الماضي من خطّأ ذلك الاستعمال. قال الحريري : (قولهم للاثنين زوج وهو خطأ، لان الزوج في كلام العرب الفرد المزاوج لصاحبه، وأما الاثنان المصطحبان فيقال لهما : زوجان)[١٩].

ومن أولئك اللغويين من جوّز ذلك الاستعمال الدال على الاثنين. قال قطرب: (يقال : زوج للاثنين، وزوج للواحد)[٢٠].

لقد عاد هذا البحث الى القرآن الكريم فوجد هذا اللفظ (الزوج) وما يتصل به من الصيغ في مواضع كثيرة منه، وهو في جميع تلك المواضع على اختلاف أحوالها قد جاء بدلالة واحدة هي دلالة المفرد الذي له واحد من جنسه، ولم يرد بدلالة الاثنين في أي من تلك المواضع [٢١]. وقد احتجّ الحريري بقسم من النصوص الكريمة وهو يستدل على منع استعمال الدلالة على الاثنين في قوله

المسوق آنفا. وقد اقر العدناني بان الدلالة على الفرد هي وحدها التي وردت في القرآن الكريم قال : (ولم تعن كلمة [الزوج] في القرآن الكريم إلا الفرد)[٢٢]. وكذلك الحال في الحديث الشريف، فان هذا اللفظ كان واسع الورود في نصوص الحديث الشريف، وهو لا يخرج عن دلالة الفرد الذي له واحد من جنسه في جميع تلك النصوص. أما في حال إرادة الدلالة على الاثنين فان لفظ (الزوجين) هو المستعمل في تلك النصوص. جاء في (الموطأ) (أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : (من انفق زوجين في سبيل الله نودي في الجنة يا عبد الله هذا خير)[٢٣] وجاء في شرح (الموطأ) للسيوطي في بيان معنى لفظ (الزوجين) في الحديث الشريف المذكور ما نصه : ([من انفق زوجين] أي شيئين من نوع واحد كدرهمين أو دينارين أو قرشين)[٢٤].

وقد علق القدماء على قول من قال بان (الزوج) يستعمل للدلالة على الاثنين بان ذلك مردود غير مقبول. ومن هذا ما علق به أبو بكر بن الانباري على قول قطرب المتقدم ذكره من انه يقال زوج للاثنين وزوج للواحد فقال ابن الانباري ما نصه : (وقال قطرب : الزوج من الأضداد يقال زوج للاثنين وزوج للواحد. وهذا عندي خطأ لا يعرف الزوج في كلام العرب لاثنين إنما يقال للاثنين زوجان، بهذا نزل كتاب الله وعليه أشعار العرب)[٢٥]. وقد أفاض ابن الانباري في هذا وضرب الأمثلة قائلا : (ويقال للأبيض والأسود زوجان وللحلو والحامض زوجان ولا يقال لأحدهما زوج، فمن ادعى أن الزوج يقع على الاثنين فقد خالف كتاب الله جل وعز، وجميع كلام العرب، إذ لم يوجد فيهما شاهد له ولا دليل على صحة تأوله)[٢٦].

وغريبٌ أن ينقل محمد العدناني قول قطرب عن كتاب الأضداد لابن الانباري، مكتفيا بقول قطرب المجرد من كل شاهد أو استدلال، من دون أن ينقل شيئا من كلام ابن الانباري الذي قدمت جزءا منه عن كتاب الأضداد المذكور[٢٧].

إن ما تقدم كاف للقناعة بان (الزوج) في كلام الفصحاء إنما يطلق على الواحد الذي يكون معه آخر من جنسه، ولم يثبت في كلامهم إطلاق (الزوج) على

الاثنين، فلا حاجة داعية الى اعتماد ما لم يثبت، وبين أيدينا الثابت الفصيح الأصيل.

[س ء ر] : (سائر)

من اللغويين المحدثين من خطأ استعمال لفظ (سائر) للدلالة على الجميع، قائلا بان هذا اللفظ يدل على البقية. قال محمد الكرباسي : (أنّ عامة الناس يستعملون كلمة [سائر] بمعنى جميع، والصحيح أنها بمعنى [باق])[٢٨].

ومن أولئك اللغويين من جوّز ذلك الاستعمال. قال عبد الله محمد إسماعيل: (إن [سائرا] يستعمل أحيانا بمعنى الجميع، وأحيانا بمعنى البقية كلها، والمقام كفيل بإظهار المراد، فتخطئة أحد الاستعمالين خطأ)[٢٩].

ومن اللغويين في الماضي من خطأ ذلك الاستعمال. قال الصغاني : (سائر الناس : بقيتهم. وليس معناه جماعتهم، كما زعم من قصرت معرفته)[٣٠].

ومن أولئك اللغويين من جوّز ذلك الاستعمال. قال البغدادي : (أقول : إن الصحيح أن سائر القوم بمعنى الجميع، ولا يبعد أن يستعمل بمعنى جميع البقية، ويكون من ذوات الواو مأخوذا من السور لإحاطته)[٣١].

لقد عاد هذا البحث الى القرآن الكريم فلم يجد أي استعمال يتصل بما نحن فيه، فانتقل الى الحديث الشريف، فوجد هذا اللفظ (السائر) في أحواله المختلفة يحمل دلالة واحدة وهي (البقية) لا (الجميع). ومن ذلك قوله (صلى الله عليه وسلم) لغيلان بن سلمة الثقفي عندما اسلم وله عشر نسوة : (امسك منهن أربعا، وفارق سائرهن)[٣٢] وقوله (صلى اللّه عليه وسلم) : (مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى)[٣٣].

جاء في معجم (لسان العرب) : (وتكررت هذه اللفظة [أي لفظة (سائر)] في الحديث، وكله بمعنى باقي الشيء، والباقي : الفاضل)[٣٤].

ذلك ما ورد في الحديث الشريف. ثم جاء في معجم (تاج العروس): (إن في [السائر] قولين : الأول، وهو قول الجمهور من أئمة اللغة وأرباب الاشتقاق انه

بمعنى الباقي، ولا نزاع فيه بينهم، واشتقاقه من السور وهو البقية. والثاني، انه بمعنى الجميع، وقد أثبته جماعة وصوّبوه، واليه ذهب الجوهري والجواليقي وحققه ابن بري في حواشي الدرة، وانشد عليه شواهد كثيرة، وأدلة ظاهرة)[٣٥].

وفي هدي ما تقدم يمكن الخلوص الى ما يأتي :

أولا – إن الأشهر في الاستعمال الفصيح هو ما عليه الجمهور مما لا نزاع فيه بينهم وهو أن (السائر) يدل على البقية.

ثانيا– إن الأقل في الاستعمال الفصيح هو ما أثبته جماعة منهم ابن بري في شواهده وأدلته، وهو (السائر) يدل على الجميع.

إن البحث في هذه المسألة لما ينته ! فثمة نظرة أخرى تتصل بالبقية التي تدل عليها كلمة (سائر) : هل تعني البقية هنا الجزء الأقل من الشيء أو الجزء الأكثر منه ؟!

هنا وقع خلاف جديد بين العلماء. قال الحريري، بعد أن ذكر الحديث النبوي الشريف المتقدم ذكره وهو : (امسك منهن أربعا، وفارق سائرهن)[٣٦] ما نصه : (ولما وقع [سائر] في هذا الموطن بمعنى الباقي الأكثر منع بعضهم من استعماله بمعنى الباقي الأقل، والصحيح انه يستعمل في كل باق قلّ أو كثر)[٣٧].

وقد ذهب الشهاب الخفاجي الى أن (السائر) هو الباقي الأكثر، فان سائر الشيء هو معظمه [٣٨].

والحق أن من منع استعمال (السائر) بمعنى الباقي الأقل أقوى حجة وأوسع شاهدا ممن أجاز ذلك الاستعمال. وقد جال هذا البحث في مختلف المظان، ووقف عند أدلة المجوزين ومنهم الحريري، فلم يجد من الشواهد عندهم ما يحقق ذلك التجويز، وحسبنا أن ننظر في جميع نصوص الحديث الشريف التي سجلها المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي في استعمال (السائر)، وما مر آنفا من الحديث الذي جاء في صحيح مسلم ولم نجده في المعجم المفهرس المذكور[٣٩]. لنعلم أن تلك الشواهد كلها إنما استعملت كلمة (السائر) للدلالة على الباقي الأكثر.

ولقد جاء في (المعجم الوسيط) ما نصه : (السائر : الباقي. وقد يستعمل بمعنى الجمع)[٤٠]. وهنا يؤيد هذا البحث المعجم المذكور في أمر ويخالفه في أمر آخر : يؤيده في قوله : (وقد يستعمل بمعنى الجميع) فهذا هو الاستعمال الأقل على ما تقدم بيانه في هذا البحث. ويخالفه في قوله : (الباقي) فهذا قول مطلق، وقد تقدم آنفا أن الباقي الأكثر هو الذي تدعمه الشواهد.

[ق ف ل] : (القافلة)

من اللغويين المحدثين من خطّأ استعمال لفظ (القافلة) للدلالة على القصد والذَهاب، قائلا بان هذا اللفظ يدل على العودة والإياب. قال محمد الكرباسي : (ويقولون : ودعت قافلة الحاج. والصواب : تلقيت قافلة الحاج)[٤١].

من أولئك اللغويين من جوّز ذلك الاستعمال. قال محمد العدناني، يخاطب القارئ : (أُطلقْ كلمة [القافلة] على الجماعة المسافرين ذهابا وإيابا)[٤٢].

ومن اللغويين في الماضي من خطأ ذلك الاستعمال. قال الحريري : (ويقولون : ودعت قافلة الحاج. فينطقون بما يتضاد الكلام فيه، لان التوديع إنما يكون لمن يخرج الى السفر، والقافلة اسم للرفقة الراجعة إلى الوطن، فكيف يقرن بين اللفظتين مع تنافي المعنيين)[٤٣].

ومن أولئك اللغويين من جوّز ذلك الاستعمال. قال الفيروز أبادي : (والقافلة: الرُفقة القفّال، والمبتدئة في السفر تفاؤلا بالرجوع)[٤٤].

ومن أولئك اللغويين من أوجب ذلك الاستعمال، فجعل الدلالة على الذهاب هي الصواب، والدلالة على الإياب هي الخطأ الواجب الاجتناب !! قال الصغاني : (من قال إن القافلة هي الراجعة من السفر فقد غلط، لأننا نطلق القافلة على المبتدئة بالسفر تفاؤلا لها بالرجوع كما قال الأزهري)[٤٥].

تلك مسافة الخلاف تقع بين إيجاب الوجه وإيجاب نقيضه !! وقد رجع هذا البحث الى مصادر التوثيق اللغوي، فلم يجد في القرآن الكريم أي استعمال لأيّ لفظ من ألفاظ هذه المادة اللغوية (ق ف ل) عدا لفظة (أقفال) جمع (قفل) في قوله تعالى : (أم على قلوب أقفالها)[٤٦] وذلك خارج عما نحن فيه. فانتقل هذا البحث الى

مكتبة قسم اللغة العربية
كلية الآداب

الحديث الشريف، فوجد كثيرا من ألفاظ هذه المادة اللغوية منها الفعل الثلاثي (قفل) وهو ما نحن بصدده، إذ (القافلة) إنما هي اسم فاعل للفعل المذكور، ومنها اسم الفاعل نفسه (قافل) كما في هذه النصوص : (قد توجه قافلا من تبوك)، (صلى حين اقبل من حجته قافلا)، (فلما انصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم قافلا)، (واقبل رسول الله صلى الله عليه وسلم قافلا... الخ)[٤٧] وكل ذلك إنما هو بدلالة العودة والإياب لا بدلالة القصد والذهاب.

هذا هو الأصل في هذه المادة اللغوية، وهذه هي دلالتها الحقيقية. ولكن الدلالة قد تنتقل من حال الى حال انتقالا صحيحا موافقا للغة فيكون صحيحا استعمال الدلالة الجديدة في حال واستعمال الدلالة الأولى في موضع آخر. فلفظة (السليم) مثلا تطلق على غير ذي علة أو مرض، ولكنها أطلقت على اللديغ تفاؤلا بالسلامة، وعلى هذا كان صحيحا استعمال لفظة (السليم) في الدلالة على (اللديغ) كما كان صحيحا استعمالها في الدلالة الأصلية. وهذا ما يخص إطلاق لفظة القافلة على الذاهبين تفاؤلا بالإياب. جاء في معجم (لسان العرب) لابن منظور ما نصه : (قال أبو منصور : سميت القافلة قافلة تفاؤلا بقفولها عن سفرها الذي ابتدأته. قال : وظن ابن قتيبة أن عوام الناس يغلطون في تسميتهم الناهضين في سفر انشؤوه قافلة، وأنها لا تسمى قافلة إلا منصرفة إلى وطنها، وهذا غلط، مازالت العرب تسمي الناهضين في ابتداء الأسفار قافلة تفاؤلا بان ييسر الله لها القفول، وهو شائع في كلام فصحائهم الى اليوم)[٤٨].

إنّ ابن قتيبة قد قال على الأصل، معتمدا على الدلالة الوضعية للفظ (القافلة) فلم يكن مخطئا في قوله ذاك وهذا نصه : (ومن ذلك [القافلة] يذهب الناس إلى أنها الرُفقة في السفر، ذاهبة كانت أو راجعة، وليس كذلك، إنما القافلة الراجعة من السفر)[٤٩]. كما أن أبا منصور الأزهري قد قال على التحول الدلالي الناجم من التفاؤل بعودة الذاهبين ورجوعهم، فلم يكن مخطئا في قوله ذاك المسوق آنفا.

من هنا يخلص هذا البحث إلى قبول الدلالتين : دلالة الإياب وهي الأصل ودلالة الذهاب وهي الدلالة الجديدة اللاحقة المتولدة عن الدلالة الأولى. وعلى هذا

يرفض هذا البحث قول من أوجب إحدى الدلالتين وعدّ الأخرى خطأ، فهذا البحث يرفض تخطئة ابن قتيبة والحريري وغيرهما للدلالة الجديدة، مثلما يرفض تخطئة الصغاني للدلالة الأصلية ؛ فانهما رأيان متناقضان يخطئ أحدهما ما يوجبه الآخر وفي ذلك من المغالاة ما لا يخفى.

إنّ أحدا لا يخالف في أن مادة (ق ف ل) بكل اشتقاقاتها إنما تدل على العودة والإياب، لا على الابتداء والذهاب، ولذلك جاءت النصوص ومنها نصوص الحديث الشريف المارة آنفا تحمل هذه الدلالة، دلالة الإياب ولكن لفظة (القافلة) من بين جميع تلك الاشتقاقات هي التي وقع فيها ذلك التطور الدلالي، فلا ضير في ذلك، ولا مانع.

الهوامش

١- جاء في معجم العين [أهل] : (والإهالة : الآلية ونحوها، يؤخذ فيقطع، ثم ذاب).

٢- الكتابة الصحيحة، ص ٣٢.

٣- معجم الأخطاء الشائعة، ص٣٢، وينظر : العربية الصحيحة، ص١٣١.

٤- تاج اللغة، [ء هـ ل].

٥- تهذيب اللغة، [ء هـ ل].

٦- درة الغواص، ص١١.

٧- المصدر السابق.

٨- المدثر، ص٥٦.

٩- سنن ابن ماجه، ص١٤٣٧.

١٠- مادة [درج].

١١- الكتابة الصحيحة، ص ١١٨.

١٢- معجم الأخطاء الشائعة، ص ٨٩.

١٣- درة الغواص، ص٤٩.

١٤- ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : درجات ، درجة.

١٥- يوسف، آية٧٦ ، الحديد، آية ١.

١٦- معجم الأخطاء الشائعة، ص ٨٩.

١٧- نظرات في أخطاء المنشئين، ١/٢٠٠.

١٨- معجم الأخطاء الشائعة، ص١١٤.

١٩- درة الغواص، ص١٨٥.

٢٠- الأضداد (ابن الانباري)، ص٣٢٧، الأضداد (اللغوي)، ص٣٣٨.

٢١- ينظر : معجم ألفاظ القرآن الكريم [زوج].

٢٢- معجم الأخطاء الشائعة، ص١١٤.

٢٣- تنوير الحوالك، ص ٢/٢٤.

٢٤- المصدر نفسه.

٢٥- الأضداد (ابن الانباري)، ص ٣٢٧.

٢٦- المصدر نفسه، ص٣٢٨.

٢٧- ينظر معجم الأخطاء الشائعة، ص ١١٤.

٢٨- نظرات في أخطاء المنشئين، ص ١/٢٠٢.

٢٩- البحاثة اللغوية، ص٢٣.

٣٠- التكملة والذيل والصلة، [س ء ر].

٣١- ذيل الفصيح، ص٤.

٣٢- تنوير الحوالك، ص ٢/ ١٠٢ - ١٠٣.

٣٣- صحيح مسلم، ص ٢/٥٢٦.

٣٤- مادة [س ء ر].

٣٥- مادة [س ء ر].

٣٦- ينظر : الهامش الثاني والثلاثون في أعلاه.

٣٧- درة الغواص، ص ٤.

٣٨- كشف الطرة، [س ء ر].

٣٩- ينظر : الهامش الثالث والثلاثون في أعلاه.

٤٠- مادة [س ء ر].

٤١- نظرات في أخطاء المنشئين، ٢ / ١٨٤.

٤٢- معجم الأخطاء الشائعة، ص٢٠٨.

٤٣- درة الغواص، ص١١٩.

٤٤- القاموس المحيط، [ق ف ل].

٤٥- التكملة والذيل والصلة [ق ف ل].

٤٦- محمد، ص ٢٤.

٤٧- ينظر : المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي [ق ف ل]، ٥ / ٤٤٦.

٤٨- مادة [ق ف ل].

٤٩- أدب الكاتب، ص٢٠.

المصادر

- القرآن الكريم.
- أدب الكاتب : ابن قتيبة، تحقيق : محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مصر، مطبعة السعادة، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.
- الأضداد في كلام العرب : أبو الطيب اللغوي، تحقيق : د. عزة حسن ، دمشق، المجمع العلمي العربي، ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٣ م.
- الأضداد في اللغة : أبو بكر بن الانباري، مصر، المطبعة الحسينية، ١٣٢٥ هـ.
- البحاثة اللغوية : محمد عبد الجواد، القاهرة، مطبعة العلوم، د. ت.
- تاج العروس من جواهر القاموس : مرتضى الزبيدي، القاهرة، المطبعة الخيرية، ١٣٠٦هـ-١٣٠٧هـ.
- تاج اللغة وصحاح العربية : أبو نصر الجوهري. تحقيق : د. احمد عبد الغفور عطار ، القاهرة، دار الكتاب العربي، ١٩٥٦ م.
- التكملة والذيل والصلة لكتاب تاج اللغة وصحاح العربية : الحسن الصغاني، تحقيق : عبد العليم الطحاوي، مراجعة : عبد الحميد حسن، القاهرة، مطبعة دار الكتب، ١٩٧٠ م.

- تنوير الحوالك شرح على موطأ مالك : جلال الدين السيوطي، القاهرة، دار أحياء الكتب العربية، ١٣٤٣ هـ.
- تهذيب اللغة : أبو منصور الأزهري، القاهرة، الدار المصرية للتأليف والترجمة، ١٩٦٤-١٩٦٧م.
- درة الغواص في أوهام الخواص : الحريري. تحقيق : توربيكه ليبسك، ١٨٧١م.
- ذيل الفصيح : عبد اللطيف البغداديّ، مطبوع في ضمن كتاب : فصيح ثعلب والشروح التي عليه : تحقيق : محمد عبد المنعم خفاجي، القاهرة، المطبعة النموذجية، ١٣٦٨هـ / ١٩٤٩م.
- سنن ابن ماجه : تحقيق : محمد فؤاد عبد الباقي، بيروت، دار الفكر ، د. ت.
- صحيح مسلم : ط ١، بيروت، دار الفكر، ١٤٠٨هـ / ١٩٨٨م.
- العربية الصحيحة : د. احمد مختار عمر، القاهرة، عالم الكتب، د. ت.
- العين : الفراهيدي. تحقيق : د. مهدي المخزومي و د. إبراهيم السامرائي، الجمهورية العراقية، وزارة الثقافة والإعلام، ١٤٠٠هـ - ١٤٠٦هـ / ١٩٨٠م-١٩٨٥م.
- القاموس المحيط : الفيروز ابادي، القاهرة، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٧١هـ / ١٩٥٢م.
- الكتابة الصحيحة : زهدي جار الله، ط ٢، بيروت، الأهلية، ١٩٧٧ م.
- كشف الطرة عن الغرة : الآلوسي، دمشق، المطبعة الحنفية، ١٣٠١ هـ.
- لسان العرب : ابن منظور، بيروت، دار صادر، ١٩٥٥م - ١٩٥٦ م.
- معجم الأخطاء الشائعة : محمد العدناني، بيروت، مكتبة لبنان، ١٩٧٣ م.
- معجم ألفاظ القرآن الكريم : مجمع اللغة العربية بالقاهرة، ط ٢، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، ١٣٩٠هـ / ١٩٧٠ م.
- المعجم المفهرس لألفاظ الحديث النبوي : نشره الدكتور أ. ي. ونسنك، وضعه لفيف من المستشرقين، ليدن مكتبة بريل، ١٣٥٥هـ / ١٩٣٦م.

- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم : محمد فؤاد عبد الباقي، القاهرة، مطبعة دار الكتب المصرية، ١٣٦٤هـ / ١٩٤٥م.
- المعجم الوسيط : مجمع اللغة العربية بالقاهرة، أخرجه : إبراهيم مصطفى وآخرون، القاهرة، المجمع اللغوي، ١٣٨٠هـ -١٣٨١هـ / ١٩٦٠م - ١٩٦١م.
- نظرات في أخطاء المنشئين : محمد جعفر الكرباسي، النجف، مطبعة الآداب، ١٤٠٣هـ - ١٤٠٤هـ / ١٩٨٣م - ١٩٨٤م.